



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الاجتماع المشترك

الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الحادية والتسعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 16 مايو/أيار 2022

معلومات محدّثة عن العملية الاستراتيجية لبرنامج التعاون التقني

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06570 51800

البريد الإلكتروني: DDG-Bechdol@fao.org

الموجز

تعرض الوثيقة معلومات محدثة عن العملية الاستراتيجية التي وافق عليها الأعضاء والرامية إلى تنقيح معايير تخصيص الموارد ووضع تصوّر جديد لبرنامج التعاون التقني. وهي تقدم معلومات عن حالة المشاورات بشأن حصص الموارد الإقليمية لبرنامج التعاون التقني، والمشاورات الداخلية مع المكاتب الإقليمية بشأن توزيع الموارد داخل الإقليم والعمل على تعديل الخطوط التوجيهية التشغيلية استجابة لتقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 وتماشياً مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) للفترة 2022-2031. ويقدم قسم خاص بالإبلاغ عن برنامج التعاون التقني لمحة عامة عن الجهود الحالية والنتائج والحصائل المحفزة المنبثقة عن مساعدات برنامج التعاون التقني منذ عام 2018.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

◀ إنّ الاجتماع المشترك مدعو إلى توفير التوجيهات بشأن التقدم المحرز في العملية الاستراتيجية لتنقيح معايير تخصيص الموارد.

مسودة المشورة

إنّ الاجتماع المشترك:

- ◀ أحاط علماً مع التقدير بالتقدم العام في عمليات تنقيح معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني، ولا سيما داخل الأقاليم، بالنظر إلى السبل المتاحة لضمان مزيد من المواءمة مع توشي المرونة المطلوبة بغرض الاستجابة للخصوصيات الإقليمية؛
- ◀ وأحاط علماً بالحاجة إلى إدخال تحديثات على الخطوط التوجيهية التشغيلية لبرنامج التعاون التقني استجابةً لتقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 وتماشياً مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031؛
- ◀ ورحّب بالجهود المبذولة لتعزيز الإبلاغ عن نتائج برنامج التعاون التقني بهدف توثيق تأثيره التحفيزي بشكل أكثر منهجية، والمساهمة في مقاصد أهداف التنمية المستدامة والتعلم من أفضل الممارسات لمواصلة تعزيز البرنامج؛
- ◀ ودعا أعضاء المنظمة إلى اختتام المشاورات بشأن الاستعراض الختامي لحصص موارد برنامج التعاون التقني، وأعرب عن تطلعه لتلقي معلومات محدثة كاملة في الدورة المقبلة.

أولاً - معلومات أساسية

1- طلب الاجتماع المشترك بين الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثالثة والثمانين بعد المائة للجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 إلى المنظمة الشروع في عملية استراتيجية، بالتشاور مع الأعضاء، تهدف إلى استعراض جوانب برنامج التعاون التقني الموثقة في تقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 والجهود التي بذلتها الإدارة لإعادة وضع تصور لبرنامج التعاون التقني. وقدمت المنظمة في مارس/آذار 2021 خارطة طريق للعملية الاستراتيجية لينظر فيها الأعضاء (JM 2021.1/2).

2- ورحب الاجتماع المشترك بين الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الخامسة والثمانين بعد المائة للجنة المالية (22-26 مارس /آذار 2021) في تقريره (الوثيقة [CL 166/8](#)، الفقرة 12(هـ)):

"بالأهداف الموضوعية لخارطة الطريق المقترحة للعملية الاستراتيجية الرامية إلى تنقيح معايير تخصيص الموارد ووضع تصور جديد لبرنامج التعاون التقني بالتشاور الوثيق مع الأعضاء؛ وطلب أن تتضمن هذه العملية استعراض معايير المخصصات الإشارية للأقاليم تماشيًا مع ما صدر عن مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة)؛"

3- وشدد المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة (26 أبريل/نيسان - 1 مايو/أيار 2021) في تقريره (الوثيقة [CL 166/REP](#)، الفقرة 23(ج)):

"على التوصية بشأن برنامج التعاون التقني لكي تستكمل الإدارة عملية استراتيجية، بالتشاور مع الأعضاء، بغرض تنقيح معايير تخصيص الموارد وتوحيدها، إذا أمكن ذلك، بما يتخطى المعايير التقليدية الخاصة بالدخل للفرد الواحد، ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل إقليم، على غرار الفقر وعدم المساواة في الريف، والتعرض لتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي؛ إضافة إلى تعزيز إدارة الأداء بغرض عرض ذلك على المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين للموافقة عليه."

4- وقام الاجتماع المشترك بين الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثامنة والثمانين بعد المائة للجنة المالية (روما، 8 و 9 و 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021) في تقريره (الوثيقة [CL168/7](#)، الفقرة 10 (د) و(هـ)) بما يلي:

"(د) شجّع على مواصلة النهج الشامل والشفاف في عام 2022 لضمان مشاركة الأعضاء في العملية الاستراتيجية لتنقيح المعايير الخاصة بتحديد حصص موارد برنامج التعاون التقني الإقليمية؛

(هـ) ودعا الإدارة إلى توفير معلومات محدّثة عن تنقيح معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني داخل الأقاليم، والنظر في السبل الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الحفاظ على المرونة اللازمة للاستجابة للخصوصيات الإقليمية".

5- توه المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة (29 نوفمبر/تشرين الثاني - 4 ديسمبر/كانون الأول 2021) في تقريره (الوثيقة [CL 168/REP](#)، الفقرة 17(أ)):

"بالتقدم المحرز في عملية تنقيح النهج الخاص بتخصيص موارد برنامج التعاون التقني بين الأقاليم، بما يشمل أهمية اتباع نهج خاص بكل سياق، بحسب النتائج المنبثقة عن المنهجية الجاري العمل على بلورتها والمستندة إلى مبدأ العالمية والمعايير التي وافق عليها المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة (الفقرة 23(ج) من الوثيقة CL 166/REP)، مع إسناد أولوية خاصة للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلع إلى مواصلة تنقيح هذا النهج بصورة شاملة وشفافة خلال سنة 2022؛"

ثانياً - حصص موارد برنامج التعاون التقني الإقليمية

- 6- استجابةً لتوجيهات الأجهزة الرئاسية في النصف الأول من عام 2021 وبعد خارطة الطريق المتفق عليها، عقدت إدارة المنظمة مشاورتين غير رسميتين مع الأعضاء بشأن حصص موارد برنامج التعاون التقني الإقليمية (16 يوليو/تموز و10 سبتمبر/أيلول 2021). واستعرضت المشاورة غير الرسمية الأولى البيانات الإحصائية المتاحة للمعايير التي اقترحتها المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة والبيانات التي نُظر فيها عند تحديد حصص الموارد الإقليمية لبرنامج التعاون التقني في عام 2008. واقترحت المشاورة غير الرسمية الثانية السيناريوهات المحتملة لحساب حصص الموارد الإقليمية على أساس المعايير التي اقترحتها الأعضاء.
- 7- وكما هو موثق في الوثيقة [JM 2021.2/2](#)، زودت إدارة المنظمة الأعضاء بتصور المعايير والبيانات ذات الصلة من خلال الخرائط وأداة جدول البيانات لاستكشاف سيناريوهات حسابات حصص الموارد الإقليمية لبرنامج التعاون التقني من خلال تعديل الدرجة المقدمة لكل معيار من المعايير.
- 8- ويوضح الجدول 1 أدناه مثالين عُرضاً على الأعضاء أثناء المشاورتين غير الرسميتين والتي تطبق مجموعات مختلفة من الدرجات على المعايير والتغييرات الناتجة في الحصص الإقليمية (سواء بالنسبة المئوية أو بالدولار الأمريكي).
- 9- ووافق المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة على مبدأ العالمية والمعايير التي تتخطى مستوى الدخل لتحديد مستويات انتشار نقص التغذية، والفقر، وعدم المساواة، والتعرض لتغير المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، مع إسناد أولوية خاصة للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكد على أهمية اتباع نهج خاص بكل سياق.

الجدول 1: أمثلة على الحصص الإقليمية المحسوبة

المثال 2	المثال 1	المعايير
الدرجة	الدرجة	
14.3	25	العالمية
14.3	25	البلدان الأقل نمواً
14.3	10	نقص التغذية
14.3	10	الفقر
14.3	10	عدم المساواة
14.3	10	التعرض لتغير المناخ
14.3	10	التنوع البيولوجي

*مجموع الدرجات يعادل 100

المثال 2					المثال 1					المكتب الإقليمي للمنظمة
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	المكتب الإقليمي لأفريقيا	
8.0%	10.0%	18.0%	24.0%	40.0%	8.0%	10.0%	18.0%	24.0%	40.0%	الحصة الحالية
8.6%	7.7%	19.3%	24.6%	39.8%	8.6%	8.3%	18.3%	24.5%	40.3%	الحصة المحسوبة
0.6%	-2.3%	1.3%	0.6%	-0.2%	0.6%	-1.7%	0.3%	0.5%	0.3%	الفرق بين الحصة الحالية والمحسوبة
9	11.2	20.2	26.9	44.8	9	11.2	20.2	26.9	44.8	المخصصات الحالية (مليون دولار أمريكي)
9.6	8.6	21.7	27.5	44.7	9.6	9.3	20.5	27.5	45.2	المخصصات المحسوبة (مليون دولار أمريكي)
0.7	-2.6	1.5	0.6	-0.2	0.6	-1.9	0.4	0.5	0.4	الفرق بين المخصصات الحالية والمحسوبة (مليون دولار أمريكي)

10- عُرضت المسألة مرة أخرى خلال اجتماع غير رسمي للرئيس المستقل للمجلس مع رؤساء ونواب رؤساء المجموعات الإقليمية الذي عُقد في 27 يناير/كانون الثاني 2022. وسيتم على الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2023 الموافقة على قرار اعتماد التغييرات أو الإبقاء على الوضع الراهن فيما يتعلق بالحصص الإقليمية.

ثالثاً - توزيع موارد برنامج التعاون التقني بين الأقاليم

11- يتمثل الجزء الثاني من خارطة طريق العملية الاستراتيجية لبرنامج التعاون التقني في استعراض تخصيص الموارد داخل الأقاليم. وتماشياً مع توجيهات الأعضاء، تهدف إدارة المنظمة إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الحفاظ على المرونة اللازمة للاستجابة للخصوصيات الإقليمية.

12- وكما هو موضح في الوثيقة [JM 2021.1/2](#)، تسند المسؤولية والمساءلة عن استخدام المخصصات الإرشادية الإقليمية لبرنامج التعاون التقني إلى الممثلين الإقليميين، وعلى الصعيد القطري إلى ممثلي المنظمة. ويخضع الممثلون الإقليميون لمسألة نائب المدير العام بإشراف من مسار الشراكات والتواصل عن استخدام برنامج التعاون التقني تماشياً مع الخطوط التوجيهية التشغيلية الحالية. ويحتفظ نائب المدير العام بمهمة الرقابة والسلطة في ما يتعلق بأي تدابير تصحيحية قد يتعين اتخاذها في حال عدم الوفاء بالمسؤوليات المسندة إلى المستويات اللامركزية، بما يشمل إعادة توزيع الموارد غير المستخدمة. وهذه المسألة لم تكن لازمة منذ بدء تطبيق عملية اللامركزية في عام 2010.

13- ويُصح الممثلون الإقليميون بإدارة المخصصات الإقليمية لبرنامج التعاون التقني مع مراعاة التزام المنظمة بما يلي:

(أ) تخصيص الموارد بالكامل في غضون فترة السنتين التي تمت فيها الموافقة على هذه الموارد؛

(ب) وصرف الاعتمادات بالكامل قبل نهاية فترة السنتين التي تمت فيها الموافقة على تلك الاعتمادات؛

(ج) وضمان إيلاء اهتمام خاص، عند تخصيص الموارد، لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) وضمان مشاركة ممثلي المنظمة في عملية تحديد الأولويات لمشاريع برنامج التعاون التقني الإقليمية والإقليمية الفرعية واختيارها.

14- وفي إطار التوجيهات المذكورة أعلاه، وضع كل إقليم مجموعة من المعايير الإضافية الخاصة به لتوجيه المخصصات في إطار المسؤولية المسندة إلى الممثلين الإقليميين، ومن ثم تم الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع التحديات والفرص القائمة في كل إقليم.

15- ووفقًا لتقييم برنامج التعاون التقني (PC 129/2)، النتيجة 7 و8)، أنه "لدى جميع الأقاليم معايير محددة بوضوح لتخصيص موارد برنامج التعاون التقني للبلدان داخل أقاليمها." وأن "البلدان راضية بشكل عام عن عملية تخصيص الموارد بعد تطبيق اللامركزية عليها وعن المبالغ الواردة". ويشار كذلك في تقريره (الفقرة 10 ح) من الوثيقة (CL 165/9) إلى أن الاجتماع المشترك في دورته الأخيرة "أحاط علمًا بالإنهج التي اعتمدها المكاتب الإقليمية لتوزيع موارد برنامج التعاون التقني، وأكد مجددًا لامركزية السلطة في إدارة المخصصات بما يمثل تمامًا لمعايير برنامج التعاون التقني والتزامات المنظمة ذات الصلة". وترد المعايير على النحو الذي وُثقت به من خلال تقييم برنامج التعاون التقني وكما هي حاليًا في الملحق 3 بالوثيقة JM 2021.1/2.

16- وتنطبق المرونة أيضًا على الحصة المخصصة من الموارد لمشاريع برنامج التعاون التقني على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي. وتبين الاحتياجات والفرص المتاحة لتحقيق الكفاءات وأوجه التآزر من خلال التعاون عبر الحدود أو بشأن القضايا العابرة للحدود بتباين الأقاليم وداخل الإقليم ذاته من فترة إلى فترة. ويشكّل اختلاف عدد المكاتب الإقليمية الفرعية في كل إقليم وطبيعة المنظمات الإقليمية الشريكة مع المنظمة، عوامل إضافية تستفيد من تطبيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات في إطار المخصصات الإقليمية.

17- وأوضح تقييم برنامج التعاون التقني أيضًا الطريقة التي أدت بتطبيق المعايير الخاصة بكل إقليم إلى توليد مجموعة من المخصصات الأساسية الإرشادية المحتملة، والتي يجري إبلاغها إلى المكاتب القطرية للمنظمة في بداية فترة السنتين. وبالإضافة إلى هذه المخصصات الأساسية الإرشادية للبلدان، لدى جميع الأقاليم صناديق مخصصة للمشاريع الإقليمية (الفرعية) ولنافذة التمويل الخاصة يمكن للبلدان الاستفادة منها عند الطلب خلال فترة السنتين وإضافتها إلى المخصصات الإرشادية الأولية. وتختلف تسمية نوافذ التمويل هذه من إقليم إلى آخر، ولكن جميعها تهدف عادةً إلى دعم المشاريع الإضافية التي، على سبيل المثال، تستجيب لآفاق تحفيز الموارد، أو ذات أهمية استراتيجية خاصة أو تستجيب لاحتياجات أو أولويات برامجية مهمة نشئت دون توقعها.

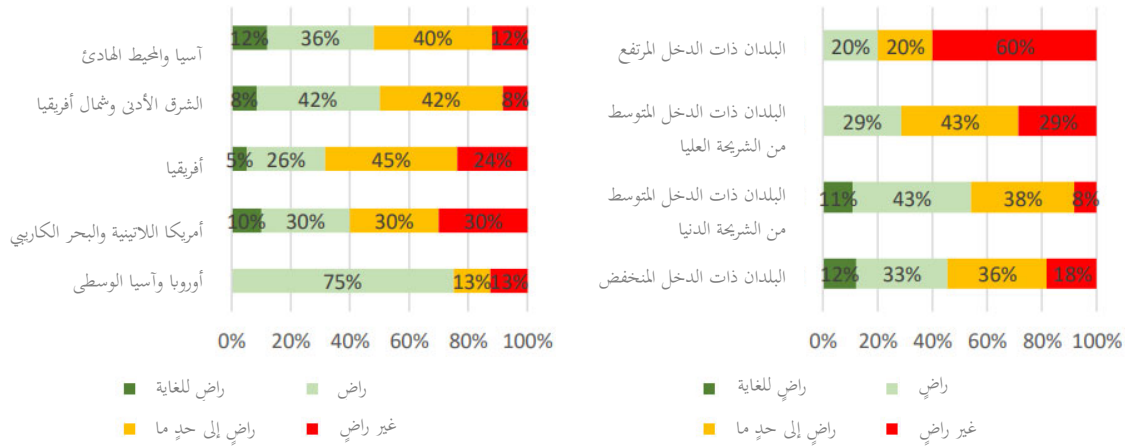
18- وعند تخصيص الأموال بما يتجاوز المخصصات الأساسية الإرشادية، يدير الممثلون الإقليميون ويضمنون التوازن بين الطلبات والأوضاع القطرية المحددة داخل إقليمهم والمساواة في الحصول على المساعدة التقنية من المنظمة، مع تعظيم الاستخدام التحفيزي والاستراتيجي للأموال المحدودة. وعلى النحو المبين في الفقرة 14 من الوثيقة JM 2021.1/2، يقدم ممثلو المنظمة طلبات المساعدة من بلدانهم بما يتماشى مع إطار البرمجة القطرية المستمد من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والذي يحدد مساهمتها في مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وبما أن

الطلبات على المستوى القطري تتجاوز عادةً الموارد المتاحة، يخطط ممثل المنظمة في عملية تحديد الأولويات مع النظراء الوطنيين بما يتماشى مع الأولويات المتفق عليها في إطار البرمجة القطرية.

19- يعتمد الممثلون الإقليميون على فرقهم الإدارية وموظفي برنامج التعاون التقني المخصصين لدعم المكاتب القطرية بضمان الجودة واتخاذ القرارات بشأن مخصصات الموارد النهائية.

20- وعلى هذا النحو، قد تختلف المخصصات النهائية حسب البلد من فترة سنتين إلى فترة سنتين. وكما هو مبين في الشكل 1 من تقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020، فإن المكاتب القطرية للمنظمة راضية بشكل عام عن مخصصات برنامج التعاون التقني لفترة السنتين، حتى لو كانت النتائج تعكس أيضًا عدم الرضا عن القيود في توافر الموارد بشكل عام.

الشكل 1: مستوى الرضا عن تخصيص برنامج التعاون التقني للبلد لفترة السنتين



المصدر: مسح مكاتب المنظمة القطرية - تقييم برنامج التعاون التقني (التقرير الرئيسي)

21- بناءً على طلب الأعضاء للنظر في سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الأقاليم مع الحفاظ على المرونة اللازمة للاستجابة للخصوصيات الإقليمية، عُقدت مشاورتان مع الممثلين الإقليميين للمنظمة في أوائل عام 2022.

22- ورحب جميع الممثلين الإقليميين بالتوجيهات التي قدمها المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة للمساعدة في توجيه مخصصات برنامج التعاون التقني، واتفقوا على العمل الجماعي من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق في النهج في ما بين الأقاليم. وكما أقر الأعضاء بذلك سلفاً، أكد جميع الممثلين الإقليميين أيضاً على الحاجة إلى المرونة، وشددوا، من أجل الاستخدام الفعال والمنصف لبرنامج التعاون التقني، على ضرورة النظر في السياق المتغير الخاص بجميع البلدان والأقاليم. وهذا يشمل جوانب، مثل توافر الدعم البديل من الجهات المانحة، والصددمات المفاجئة التي يمكن أن تؤثر على الأولويات البرمجية واحتياجات الدعم التقني (مثل كوفيد-19، واضطرابات السلسلة الغذائية)، وحسن توقيت المساعدة في حالات معينة، والتأهب/القدرة على استخدام المساعدة بشكل مفيد في إطار زمني محدد. وعلى هذا النحو، قد تختلف المخصصات النهائية للبلدان من حيث المخصصات الأساسية الإرشادية ومن فترة سنتين إلى فترة سنتين وهي نتيجة للبرمجة المتكيفة بمستويات عالية.

23- وللمضي قدماً، سُنستكشف وتوضع، بالتعاون مع الأقاليم، أفضل النهج لتنقيح معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني ضمن الأقاليم بالنظر إلى السبل المتاحة لضمان مزيد من المواءمة مع توشي المرونة المطلوبة بغرض الاستجابة للخصوصيات الإقليمية. وسيؤدي نموذج التخصيص الذي خضع للاستعراض إلى تحسين الشفافية والحوكمة الصارمة. وسينصب التركيز على زيادة الفعالية والأثر التحفيزي والاستخدام الاستراتيجي للتمويل المحدود الذي يتيح برنامج التعاون التقني. وستستمر هذه العملية بالتوازي مع تحديث الخطوط التوجيهية التشغيلية لبرنامج التعاون التقني ومعايير برنامج التعاون التقني ذات الصلة للموافقة على المشاريع. وستعرض عناصر تنقيح معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني داخل الأقاليم في الاجتماع المشترك التالي في دورة الخريف لعام 2022.

رابعاً - تحديث الخطوط التوجيهية التشغيلية لبرنامج التعاون التقني

24- من الأهداف الأخرى لخارطة الطريق التي وافق عليها الأعضاء تحديث الخطوط التوجيهية التشغيلية لبرنامج التعاون التقني. وكجزء من التوجيه التشغيلي المقدم إلى المكاتب الميدانية (انظر القسم دال من الوثيقة [JM 2021.1/2](#) للاطلاع على التفاصيل)، يحدد دليل برنامج التعاون التقني، وهو ملحق بدليل المنظمة لدورة المشروع، السياسات والمعايير التشغيلية المطبقة على برنامج التعاون التقني. وهذا يشمل مجموعة المعايير التي يتعين على جميع المشاريع الموافقة عليها حسب موارد برنامج التعاون التقني الامتثال لها. وخضعت هذه المعايير للاستعراض آخر مرة في إطار تطبيق اللامركزية على برنامج التعاون التقني في عام 2009 (الفقرة 37 من الوثيقة [CL 136/REP](#)).

25- ووضعت المنظمة آخر اللمسات في الآونة الأخيرة على النسخة المبسطة الأولى من توجيهاتها التشغيلية لتعكس توصيات تقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 ولتتماشى مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031. وعلى وجه الخصوص، يسلط دليل برنامج التعاون التقني المنقح الضوء على أن المساعدة التي يدعمها برنامج التعاون التقني:

- (أ) تستجيب للأولويات الوطنية أو الإقليمية المحددة في أطر البرمجة القطرية للمنظمة/أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وعمليات تحديد الأولويات التي تقودها البلدان المتلقية، بينما، بطبيعتها، تعالج مساعدات برنامج التعاون التقني في حالات الطوارئ الاحتياجات غير المتوقعة؛
- (ب) وتساهم بشكل مباشر في مقصد واحد على الأقل من مقاصد أهداف التنمية المستدامة ونتائج مجالات الأولوية البرمجية للمنظمة؛
- (ج) وتنتج عنها مخرجات ونتائج محددة بوضوح تؤدي إلى تأثيرات أوسع نطاقاً ويجب أن تكون لها تأثيرات تحفيزية أو مضاعفة، مثل زيادة تعبئة الحكومة أو الجهات المانحة أو صناديق الاستثمار؛
- (د) وتتناول المساواة بين الجنسين في التحديد والتصميم والتنفيذ بما يتماشى تماماً مع سياسة المساواة بين الجنسين للفترة 2020-2030؛
- (هـ) وحيثما أمكن، ينبغي أن تساهم في إقامة شراكات جديدة أو توثيق القائم منها، بما في ذلك مع القطاع الخاص عند الاقتضاء وبما يتماشى مع استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025.

26- ولا يُتوقع أن تطرأ أي تغييرات في ما يتعلق بالمدة القصوى لمشروع برنامج التعاون التقني (36 شهرًا) أو الحد الأقصى للميزانية المخصصة له (500 000 دولار أمريكي).

خامسًا - الإبلاغ عن نتائج برنامج التعاون التقني

27- تنص التوصية 4 من تقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 على أنه "ينبغي على المنظمة إنشاء آليات تنظيمية لرصد نتائج برنامج التعاون التقني وتقصي الآثار التحفيزية لمشاريع برنامج التعاون التقني بعد إغلاقها، وكذلك وضع نظم لتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة والإبلاغ عنها".

28- وبناءً على الجهود التي بُذلت في عام 2018، يجري باستمرار تنقيح نُهج ونظم رصد نتائج برنامج التعاون التقني وتجميع أفضل الممارسات والإبلاغ عنها. وعُرضت النتيجة الأولى لهذه الجهود على الأعضاء في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في شكل تقرير سنوي. ويقدم التقرير، المنشور على [الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاون التقني](#)¹، استعراضًا شاملاً لمشاريع برنامج التعاون التقني المنجزة في عام 2018. ويعرض الإنجازات والدور التحفيزي للمشاريع الممولة من البرنامج، ويقدم معلومات عن الموامة الاستراتيجية، والخصائص، والتدخلات النموذجية ونتائج البرنامج.

29- وبدلاً من نشر تقرير ورقي سنوي، تم اعتماد نُهج ديناميكي من خلال الإبلاغ عن نتائج برنامج التعاون التقني والنتائج التحفيزية فور تحققها. ويعد الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاون التقني اليوم مستودعًا لمعلومات النتائج حول جميع المشاريع المنجزة منذ عام 2018 ويتم تحديثه باستمرار عند ورود التقارير النهائية ومعلومات أخرى ذات صلة.

30- ولا يعد الموقع الإلكتروني مجرد نقطة للوصول إلى تقارير برنامج التعاون التقني النهائية وبيانات النتائج، ولكنه يعرض أيضًا سلسلة من القصص التحليلية "المركزة" لتسليط الضوء على ميزات محددة واستخدام برنامج التعاون التقني بطريقة موجزة وجذابة. وبإضافة قصص جديدة في بؤرة الاهتمام، يتم لفت الانتباه إلى المعلومات عبر قنوات وسائل التواصل الاجتماعي في المنظمة وبوابة أعضاء المنظمة. وتُقدم لمحة سريعة عن المعلومات المستمدة من الموقع الإلكتروني حول نتائج جميع المشاريع التي اكتمل تنفيذها في الفترة 2020-2021 في الملحق 1 وتُقارن بتلك التي اكتمل تنفيذها في الفترة 2018-2019.

31- وأكد تقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020 نتائج ونواتج رصد النتائج والإبلاغ عنها. وعلى وجه الخصوص، خلص التقييم، بالنظر إلى الفترة 2012-2019، إلى أدلة على النواتج التحفيزية التي تقدر قيمتها بنحو 2.8 مليارات دولار أمريكي. وكشفت مقارنة الأداء بين فترات السنتين أن المشاريع التي أنهت أنشطتها في الفترة 2018-2019 (615 مشروعًا بقيمة إجمالية تبلغ 135 مليون دولار أمريكي) دعمت تعبئة 1.2 مليار دولار أمريكي، في حين أن المشاريع في الفترة 2020-2021 (433 مشروعًا بقيمة إجمالية قدرها 100 مليون دولار أمريكي) دعمت تعبئة 1.7 مليارات دولار أمريكي. وتُجدر الإشارة إلى أن 805 ملايين دولار أمريكي من هذه الموارد تم توجيهها بالفعل من خلال المنظمة في شكل صناديق استثمارية.

32- ولا يمكن التقليل من أهمية برنامج التعاون التقني في تعبئة الموارد للأعضاء وهو الآن موثق جيدًا. ومقابل كل دولار أمريكي جرى استثماره من خلال برنامج التعاون التقني، تمت تعبئة 9 دولارات أمريكية في الفترة 2018-2019. وارتفع هذا الرقم في الفترة 2020-2021 إلى 17 دولارًا أمريكيًا لكل دولار أمريكي جرى استثماره.

¹ <https://www.fao.org/technical-cooperation-programme/ar/>

33- وكما أكد تقييم برنامج التعاون التقني، فإن النتائج التحفيزية لا تقتصر على تعبئة الموارد وحدها. وتشمل التأثيرات التحفيزية الأخرى:

- (أ) إدخال تحسينات على النظم الزراعية التي من شأنها أن تؤدي إلى انتشارها على نطاق أوسع واعتمادها من قبل المزارعين والقطاع الخاص؛
- (ب) وتحسين وتعزيز القدرات المؤسسية؛
- (ج) وسد الفجوات الكبيرة في التوقيت المناسب (مثل التخفيف من حدة الطوارئ، وأنشطة التأهب)؛
- (د) والتغييرات السياسية والقانونية والتنظيمية التي تسهل تنمية القطاع الزراعي؛
- (هـ) وتحسين أشكال التعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

34- ويُعد تحقيق هذه النتائج التحفيزية، التي غالبًا ما تتحقق بعد فترة طويلة من إغلاق المشروع، أمرًا معقدًا وصعبًا بالنظر إلى العديد من مشاريع برنامج التعاون التقني التي تمت الموافقة عليها في فترة السنتين (700-800). وتُستمد حاليًا النتائج في المقام الأول من التقارير النهائية للمشاريع والتقارير السنوية القطرية. وهناك نهج أكثر منهجية لجمع النتائج/الأثر، بما في ذلك ربما بيانات أخرى غير تعبئة الموارد، في المراحل الأولى من التطوير. والهدف من ذلك هو الامتثال للنهج المؤسسية لتحديد مساهمة المنظمة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 ومقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

35- ويمكن الاطلاع على نتيجة الجهود الحالية لتعيين مساهمات برنامج التعاون التقني مقابل أهداف التنمية المستدامة في الشكل 2 أدناه إلى جانب النقاط البارزة الإضافية في الملحق 1. ويعرض الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاون التقني التفاصيل كلها.

الشكل 2: استخدام مخصصات برنامج التعاون التقني حسب أهداف التنمية المستدامة
(المشاريع المنجزة في الفترة 2018-2021)



ه.ت.م=هدف التنمية المستدامة

الملحق 1: نتائج برنامج التعاون التقني والنهج الحالي المتبع في جمع البيانات (مستخرج من الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاون التقني)



نتائج برنامج التعاون التقني ومؤشراته

يجري كل عامين الموافقة على حوالي 700 إلى 800 مشروع من مشاريع برنامج التعاون التقني ويمكن أن يعمل أكثر من

1 000 مشروع لبرنامج التعاون التقني في الوقت نفسه، ومنذ عام 2018، تتم مواجهة التحدي المتمثل في الرصد والتوثيق المنتظمين لكيفية إنجاز برنامج التعاون التقني في البلدان الأعضاء، وتُستمد النتائج والمؤشرات بشكل أساسي من التقارير النهائية التي يتم إصدارها، ولكنها تُستمد أيضًا من التقارير القطرية السنوية، وتقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020، والمعلومات المقدمة من موظفي البرنامج وخيار الموظفين الفنيين الرئيسيين التابعين لبرنامج التعاون التقني.

تفصيل فئات النتائج

الموارد المعبأة

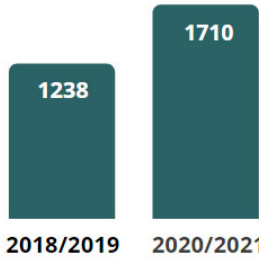
تتم تعبئة الموارد المالية من خلال مختلف أنواع الدعم المقدم من مشاريع برنامج التعاون التقني التي استقطبت مزيدًا من الاستثمارات من الحكومات الوطنية، أو التمويل من الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف، مثل مرفق البيئة العالمية/ الصندوق الأخضر للمناخ، أو التي أفضت إلى قروض من مصارف وصناديق التنمية الإقليمية/الدولية، وبمجرد استخدام الموارد المعبأة بشكل جزئي أو كلي عن طريق المنظمة، سُجِّل هذا المبلغ على أنه "مُنقذ عن طريق المنظمة".

تحديث المرافق الفنية

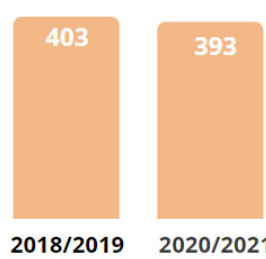
يشير إلى الدعم المادي بأشكاله المختلفة المقدم من أجل تعزيز القدرات والتأهب والقدرة على الصمود لدى النظراء والمجتمعات المحلية (تتراوح الأمثلة ما بين إنشاء نظم الري الدقيق، ومعدات معالجة البيانات، والدفنات، ومشاتل الأشجار، وتحديث المختبرات أو مرافق تجهيز الأغذية المشتركة).



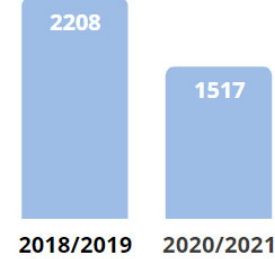
الموارد المعبأة بملايين الدولارات
الأمريكية



الموارد المعبأة من خل المنظمة
بملايين الدولارات الأمريكية



تحديث المرافق الفنية



عدد منتجات التوعية المنتجة

هو مختلف أنواع المواد المنتجة (أدلة وملصقات جدارية وأشرطة فيديو وكتيبات وبرامج تلفزيونية/إذاعية).

عدد الوثائق الفنية الصادرة

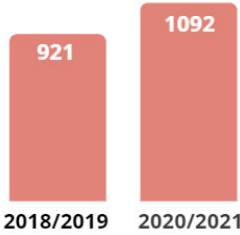
يشير إلى عدد التقارير الفنية والتقييمات والمسوحات والخطوط التوجيهية الفنية الصادرة كمخرجات للمشاريع. ولا تدخل في هذا العدد تقارير المهام والاجتماعات وورشات العمل والتدريب.

عدد الأسر المعيشية التي تلقت مدخلات

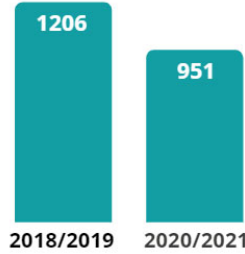
يشير إلى عدد الأسر المعيشية التي تلقت المساعدة من خلال توفير أنواع مختلفة من المدخلات، مثل البذور والأدوات والدواجن واللحافات و/أو علف الماشية والمعدات وما إلى ذلك.



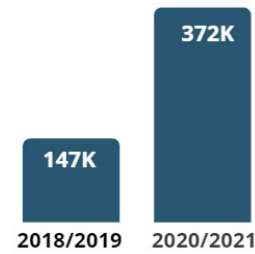
عدد منتجات التوعية المنتجة



عدد الوثائق الفنية الصادرة



عدد الأسر المعيشية التي تلقت مدخلات



عدد السياسات والبرامج والاستراتيجيات وخطط العمل وأجزاء التشريعات التي تم إعدادها

يمثل المخرجات التي يستخدمها النظراء عادة لمتابعة المساعدات التي يقدمها برنامج التعاون التقني والتي تتعلق بتحقيق نتائج وأثار رفيعة المستوى.

عدد الموظفين الحكوميين الفنيين المدربين

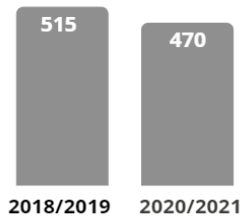
يمثل عدد الموظفين الحكوميين من المؤسسات/الوزارات الذين تلقوا تدريبًا من أجل تحسين قدراتهم وتوعيتهم بقدر أكبر. وعندما لا يكون هذا الرقم محددًا في التقرير النهائي، يُحسب في المتوسط 10 موظفين في كل ورشة عمل/فعالية، ولا تدخل في هذا العدد ورشات العمل الاستهلاكية وورشات العمل الأخرى الخاصة بالتخطيط.

عدد الموظفين غير الحكوميين المدربين

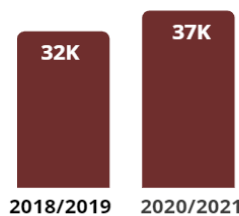
يمثل عدد الأشخاص الذين تلقوا تدريبًا عزز من وعيهم ومعارفهم ومهاراتهم (المزارعون والجهات الفاعلة من القطاع الخاص وقادة المجتمع وموظفو منظمات المجتمع المدني). وعندما لا يكون هذا الرقم محددًا في التقرير النهائي، يُحسب في المتوسط 20 شخصًا في كل ورشة عمل/فعالية.



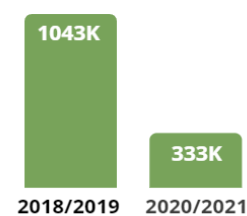
عدد السياسات والبرامج والاستراتيجيات وخطط العمل وأجزاء التشريعات التي تم إعدادها



عدد الموظفين الحكوميين الفنيين المدربين



عدد الموظفين غير الحكوميين المدربين



المصدر: الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاون التقني